الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاديات السوق

ألأستاذ المساعد الدكتور سالم عبد الحسن /جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

مشكلة البحث

أن السلوك الفاسد لم يعد حكراً على نظام سياسي بعينه ،فكل النظم على اختلاف مشاربها تعاني من هذا الوباء الخطير الذي يتستر خلف واجهات متعددة ،حتى أصبحت لها جذور عميقة وأثار خطيرة مدمرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تقوض أسسها وأركانها وتشوه منطلقاتها .وما يزيد تلك الإشكالية عمقاً كونها تحولت إلى ظاهرة عالمية وتعددت أشكالها واليات عملها .

فرضية البحث:-

إن الإشكالية الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات ليس ذلك القدر القائم من الفساد في المعاملات اليومية فحسب .بل في حجم الفساد المستشري واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته مما يهدد مسيرة التنمية في الصميم .لذا فان فرضية البحث تنطلق من ان للفساد آليات عمل متعددة وله أثار انتشارية ذات تأثير على سلوكيات الأفراد ،وطريقة أداء الاقتصاد الوطني .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال عظم هذه الإشكالية ذات الوجوه المتعددة والاطراف المترامية ،ولأنه يبحث ليس فقط في اسبابها واثارها المدمرة وانما يتبنى أفكاراً واستراتيجيات لتحجيم دور هذه الظاهرة ان لم يكن مكافحتها.

أهداف البحث

يهدف البحث الى معالجة هذه الظاهرة ليس في اطارها القطري فحسب بل ومجابهتها بموقف عامي مناهض يكرس المجهودات الدولية نحو التصحيح وهو يتبنى استراتيجيات المكافحة من جانبين الاول و يتعلق بالطلب والذي يتمثل بالمسؤولين الحكوميين وسوء استخدامهم للسلطة وجانب العرض المتمثل بالقطاع الخاص والافراد الذين يشجعون هذه الظاهرة بحثاً عن المكاسب الانانية على حساب الاخرين.

منهجية البحث

الاسلوب الاستقرائي في تحديد ابعاد المشكلة وفي التوصل الى النتائج وتحديد طبيعة الاثار الانتشارية المترتبة عليها ومنشأها.

المقدمة :

ان السلوك الفاسد يمكن ان يحدث في كل النظم السياسية , سواء كانت ديمقراطية او دكتاتوريات عسكرية , ويحدث في جميع مستويات التنمية وفي جميع انواع النظم الاقتصادية , من النظم الاقتصاديات المفتوحة في الغرب الى الاقتصاديات المخططة مركزيا .

ان ما شهدته التسعينيات من القرن العشرين من اصرار على التحرر الاقتصادي والاصلاحات الديمقراطية والتكامل الاقتصادي العالمي المتزايد قد اجمع على فضح الفساد وزيادة الوعي بالتكاليف المترتبة عليه . ان الفساد يختلف الى حد كبير في اشكاله و اساليب تغلغله وعواقبه , ففي البلدان الفقيرة يخفض الفساد من النمو الاقتصادي ويعوق التنمية الاقتصادية ويقوض الشرعية السياسية , وهي عواقب تفاقم من حدة الفقر وعدم الاستقرار السياسي . وفي البلدان الغنية قد تكون الاثار اقل حدة ومع ذلك فان الاموال المسربة لاتستخدم في تحسين مستويات المعيشة , كما يميل الفساد الى تفاقم التفاوت في المدخولات عن طريق زيادة نفوذ اولئك الذين لديهم استعداد ومقدرة على دفع الرشاوى بما يلحق الاذى بالاخرين .

لقد ازدادت حدة المعارضة المتنامية للفساد وذلك بفضل النمو السريع في عمل منظمة الشفافية الدولية[1] , الى جانب التحولات في المناخ الدولي, لقد حدثت ضغوط داخلية من اجل الاصلاح نشأت عن نمو الديمقراطية ذاتها , ففي عام ١٩٩٦ صنفت منظمة حقوق الانسان المسمات بيت الحرية[1] Freedom House (١١٧) دولة باعتبارها دولا ديمقراطية اي ٦١% من دول العالم وكان الانتشار المتنامي للديمقراطية يعني بزوغ وسائل اعلام حرة وغير مقيدة وسلطات تشريعية قوية لديها سلطة محاسبة القادة . ان من الانصاف ان نشير الى ان النظم الديمقراطية تولد على المدى البعيد عناصر مضادة للفساد اقوى مما تولده النظم التي تخمد فيها الحريات السياسية , فنظام الحكم الذي يقوم على اجراء انتخابات متواترة بظل وجود تنافس سياسي وقوى معارضة حقيقية ووجود سلطتين تشريعية وقضائية مستقلتين ووسائل اعلام حرة تولد بيئة مناسبة تحد من انتشار الفساد, ان الاثار العميقة التي تنجم عنه تتركز في تشويه الانفتاح على السوق والاصلاحات المعززة للديمقراطية وعلى تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية وتسهل انشطة الجريمة المنظمة بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال . ومثلما نمت الدلالات العالمية للفساد فقد تنامت كذلك قوة الرفض والمكافحة له فمجموعة دول منظمة التعاون والتنمية قد وافقت على اتفاقية تجريم تقديم الرشوه الى المسؤلين العموميين الاجانب وقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يطلب من الدول الاعضاء اتخاذ خطوات ضد كافة اشكال الفساد كما ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد ادانا الفساد باعتباره معوقا اساسيا للتنمية . ان هذه الدراسة تبحث في منشأ هذه الظاهرة من الناحية النظرية وتتناول الاسباب المؤدية اليها وكذلك الاثار الضارة التي تنشأ عنها وبالتالي الاستراتيجيات الي يمكن تبنيها للحد من هذه الظاهرة العالمية ذات الابعاد الخطيرة .

١ - وهي منظمة غير حكومية مقرها برلين أنشئت عام ١٩٩٣ لمكافحة الفساد العالمي وفي اقل من اربعة سنوات كونت شبكة تظم اكثر من ٦٠ فرعا في العالم

مفهوم اقتصاديات السوق وأخلاقياته .

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد هو علم الإختياربين البدائل [٢] . وهذا ناجم عن تعدد الرغبات والحاجات من جهة وندرة الموارد ومحدوديتها من جهة أخرى . فإقتصاد السوق هو أسلوب حل المشكلة الإقتصادية القائم على المرتكزات التالية :

١- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

تشكل الملكية الخاصة جانبا جوهريا في تكوين اقتصاد السوق ومن ثم فإن الحقوق المترتبة عليها وتطبيقاتها تمثل حجر الأساس لنظرية اقتصاد السوق الحر . إن الأهمية الإقتصادية لهذه الحقوق لاتكمن في توفير الأصول التي تمكن حاملها من الإستفادة منها ولكنها تمنح مالكها الحافز الكافي لمضاعفة قيمتها عن طريق الإستثمار والتجديد وتسخير الملكية لتصبح منتجة ومؤدية الى رخاء وتقدم المجتمع وبذلك يصبح القطاع الخاص هو عصب الحياة الأساسي بما يمثله من قدرة للمشروع على توفير رأس المال وخلق فرص العمل ومضاعفة قيمة المشروع ويلعب دورا فعالا في تدعيم الأسواق والحد من الفقر . يعرف الفقر بأنه ذلك الجزء من السكان الذين يصل فيه دخل الفرد الى أقل من دولار امريكي واحد في اليوم[٣] .

وقد أوضحت التجارب الى أن الدول التي تدعم المبادرين هي الدول التي حققت النمو خلال العقود السابقة لذا فأن توفير المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص وتعميق دوره وإزالة القيود المفروضة عليه يعزز من اليات عمل السوق ويعمق دورها ومن المفيد الإشارة الى أنواع الملكية [٤] الأساسية وهي :-

- الملكية العقارية (ملكية المال الثابت) : وهي الأرض بصفة عامة وما يوجد فوقها من مشرعات أو مايوجد داخلها من معادن . ولأهمية هذا النوع توجد قوانين وقواعد منظمة له .
- الملكية كضمان : حيث تلعب الملكية في إقتصاد السوق دورا رئيسيا في مساعدة الأفراد و المؤسسات للحصول على التمويل ويحصل المقرض على ضمان من خلال أملاك المقترض كما هو منصوص عليه في العقد .
- الملكية الإعتبارية :-

وهي الأصول المعنوية أو الموجودات غير الملموسة مثل الأسهم حيث يمثل السهم ملكا لحامله والذي بيده حرية بيعه الى مشترٍ آخر .

- الملكية الفكرية :- مثل براءات الاختراع , العلامات التجارية , حقوق التأليف

(٢) د. محمدمحمود النصر/ مباديء الاقتصاد الجزئي/ دار الامل / اربد / الاردن / ٢٠٠١

(٣) ايسترلي / البحث الخادع عن النمو الاقتصادي /٢٠٠١/ص ١٣

(٤) بروز اي وزنيك / حقوق الملكية في اقتصاد السوق / اصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة / ٢٠٠٤ / ص٣٢

٢-توفر الهياكل القانونية الفاعلة

ان المشروعات لايمكن أن تنمو في فراغ والحكومة من واجبها وضع الضوابط التي تحكم الأنشطة الأساسية للسوق والتي ينبغي ان تكون واحدة للجميع .أن الهياكل القانونية الفاعلة تعد عنصرا اساسيا في اقتصاد السوق الحر , حيث تعمل تلك الهيكل بما يحقق مصالح المستهلكين وتستخدم العقود لتكون وسيلة قانونية تفرض تنفيذ الشروط الواردة فيها وتعطي قوة لتنفيذ احكام العقود .

٣-الحرية الفردية :-

وتعني ان المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يبدءوا مشروعاتهم من دون –

تدخل احد , فهم احرار في طرق استثمارهم للاموال وفي انتاجهم للسلع والخدمات . كما ان مبدأ حرية الانتاج يقابله مبدأ حرية الاستهلاك [٥] . فلا يمنع احد اي فرد من التصرف في دخله واختيار نوع السلع الاستهلاكية التي ينفقون عليها دخلهم .والكل يخضع للتنافس المشروع . فالمنتجون يتنافسون لزيادة انتاجهم وتحسينه كما ونوعا والمستهلكون يتنافسون لتحقيق اكبر قدر ممكن من الاشباع في حدود امكانياتهم .

٤- حافز الربح :-

اي ان الدافع الاساسي لآصحاب المشروعات والمنظمين على تقبل المخاطرة برؤوس أموالهم هو توقعهم للربح .فالربح في النشاط الخاص هو الحافز الاساسي الذي يدفع اصحاب رؤو س الاموال على تثمير اموالهم في الانشطة الاقتصادية التي يتأملون منها هذا المردود العالي . فأذا ما انعدم ذلك الحافز الذي يحث الافراد على العمل والانتاج فأن ذلك يؤدي الى فشل الجهاز الاقتصادي في بلوغ اهدافه .

٥– التدخل الحكومي المحدود

يعتقد البعض ان اقتصاد السوق يمكن ان يظهر تلقائيا اذا ما توقفت الحكومة من التدخل في الاقتصاد , بينما الحقيقة تقول كلما تكون الحكومة قوية وسلطاتها القانونية محترمه كلما ترسي قواعد عمل السوق وقوانينه والرقابة عليه [٦] . لذا فأن التدخل الحكومي في النشاط الخاص ينبغي ان يكون مقننا لاواسعا او فضفاضا يمنع القطاع الخاص من ان يأخذ كامل مداه . فالمؤسسات الحكومية ينبغي لها ان تلعب دورا هاما في خلق البيئة المشجعة للاعمال , فهي تخلق المقومات التي تسمح للمواطنين بحرية التصرف سواء باتخاذ قرار الدخول في

٥- د. حسين عمر / مباديء المعرفة الاقتصادية / منشورات ذات السلاسل / الكويت /١٩٨٩ / ص٥٨

٦ – د.جون سوليفان/ الاستثمار الاجنبي المباشر / منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة / ٢٠٠٤

انشطة اقتصادية من عدمه وبدون ارهاقهم بالظوابط الكثيرة . ان دور الدولة ينبغي ان يكون محصورا في تحسين القدرات الفنية والادارية, فحتى اكثر السياسات المتجهة الى السوق نقاء تتطلب قدرة الحكومة على تصميم الاصلاحات وتنفيذها,

ولا يقل عن ذلك اهمية قدرتها على الاستمرار في تطبيق نظام السياسات بعد وضعها , خاصة في مجال الموازنة والقدرة التنظيمية على إدارة
القوانين المتعلقة بفشل السوق والقدرة الفنية على تنفيذ الأطر القانونية المنظمة لعملية التسجيل والترخيص والتمويل والقدرة القضائية لحسم الخلافات التي تنشأ بين الاطراف الخاصة والحكومة . هذه المهام تتطلب وجود خدمة عامة قادرة ومتحررة من الضغوط التي قد تمليها مصالح القطاع الخاص للحصول على محاباة معينة[٧] .

٥- جهاز الثمن :-

وهذا يعني ان الية عمل السوق هي التي تحدد اثمان السلع والخدمات وتوجيه الموارد الاقتصادية المتناقصة نحو اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات ويتم ذلك من خلال الية السعر . اي ان السعر يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب بحرية و بدون اى تدخل وكذلك تتحدد الاجور بنفس الالية

ان هذه المرتكزات التي يقوم عليها اقتصاد السوق تفرز قيما واخلاقيات تنسجم معها والتي من اهمها

- اشاعة اجواء المنافسة الحرة وازالة اي قيود تحد من تلك المنافسة وايقاف الدعم عن المشروعات الفاشلة وغير الفعالة .
- منع الاحتكار عبر كل الوسائل الممكنة بما فيها القانونية لأنه البيئة الخصبة لنمو الفساد , وعليه ينبغي سن القوانين المعطلة لنشؤ الاحتكارات لتعزيز دور المنافسة الحرة التي تصنع البناء والتقدم .
- العدالة وهو مبدأ اساسي من مبادئ السوق الحر الفعال . ولكن في اغلب الاحوال لايطبق هذا المبدأ بالصورة السليمة حيث يبالغ واضعوا السياسات في عملية احكام السوق او الرقابة عليه , وفي هذه الاحوال تظهر السوق السوداء والتي تعتبر بيئة خصبة لتوليد الفساد الذي يؤدي الى اضاعة الموارد وتخفيض الكفاءة ومحدودية الوصول الى المؤسسات الآتمانية
- حرية توافر المعلومات , اي ان المعلومات ينبغي ان تكون حرة ومتاحة للجميع من غير تمييز . وهذا يتطلب قدرا من الشفافية لآن غيابها يحد من امكانية الوصول الى المعلومات ويسمح لصفوة من المتعاملين في السوق الحصول على الممتلكات بقيمة اقل من من قيمتها السوقية الحقيقية . كما حصل في العديد من الدول التي مارست الخصخصة بعيدا عن الشفافية

---

٧ - د . بول هولدين / الاصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص/ منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة / ص ١٢

مفهوم الفساد وأبعاده :-

لايعتبر الفساد بأي حال من الاحوال قضية جديدة , لكنه برز كقضية عالمية مع نهاية الحرب الباردة , نظرا لآتساع نطاق الديمقراطية وتسارع خطاها ونظرا

لتطور التكامل الاقتصادي واتساع مداه . ان جذور الفساد في العصر الحديث يمكن ان تعود الى اكثر من ثلاثة عقود عندما وقعت فضيحة ووتركريت اوائل السبعينات من القرن العشرين , عندما دفعت الشركات متعددة الجنسيات بما في ذلك المدفوعات غير المشروعة لتمويل حملة نيكسون الانتخابية التي غسلت من خلال المصارف الاجنبية وعلى العموم فان الفساد يأخذ معاني مختلفة منها الرشوة , الاختلاس ,المحاباة , التدليس

وفي اللغة يعني الفساد اخذ المال ظلما او التلف والعطب او الجدب والقحط او القتل واغتصاب المال وهو العصيان لطاعة اللة طبقا لتفسير الاية الكريمة (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس) سورة الروم الاية ٤١ والمقصود به السحت او المال الحرام . ويعرف سوليفان الفساد على انه اساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة الى شخص ما بهدف تحقيق مكاسب شخصية[٨], بينماترى سوزان روزالفساد على انه احد الاعراض التي ترمز الى وقوع خطأ في ادارة الدولة[٩] , اي بمعنى ان المؤسسات التي صممت لأدارة العلاقة بين المواطن والدولة اصبحت تستخدم بدلا من ذلك كوسيلة للاثراء الشخصي وتقديم المنافع الى المفسدين .

ويرى ناصر عبيد ناصر ان الفساد يعد من السلوكيات اللااخلاقية للموظف العام [١٠] .

ويعزى ذلك الى اسباب اقتصادية مثل (الفقر والعوز ,تفاقم الازمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة) والى اسباب سياسية مثل ٠ تفشي البيروقراطية , المغالات في المركزية والى ضعف اداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) والى اسباب ثقافية مثل (الولاءات الاسرية ,الاثنية والقبلية والميول العرقية والعصبية) . وقد اخذ تعريف الفساد منحى اوسع واشمل عقب الازمات التي شهدتها اسيا وروسيا,. فهو مشكلة مؤسسية تزدهر في الدول ذات الانظمة القانونية الضعيفة و الغامضة والمعقدة بالاضافة الى الاغراق في الصلاحيات الاجتهادية المقترنة بشفافية ضئيلة، وعليه تتطلب الحلول الدائمة نهجا مؤسسيا لمكافحة الفساد لامجرد الاكتفاء بالقاء اللوم على الافراد , كما يجب السعي الى

٨- د.جون سوليفان / مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص/ منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة / ص ٨

٩- سوزان روز / الفساد والحكم والعواقب والاصلاح /ترجمة فؤاد سروجي /عمان /الاهلية للنشر ٢٠٠٣

١٠- ناصر عبيد ناصر /ظاهرة الفساد / دمشق / دار المندى / ٢٠٠٣ /ص٦٧-٦٨

إصلاح المؤسسات الحكومية والانظمة والتعليمات مع الحرص على انشاء اليات حوكمة الشركات وظمان عدالة وشفافية العلاقات بين القطاع العام والخاص .

ان الفساد يأخذ اشكالا متعددة من اهمها تخصيص الاراضي عبرالقرارات البيروقراطية وفي شكل اعطيات واعادة تدوير اموال المعونات الاجنبية الى الجيوب الخاصة وقروض المجاملات لكبار رجال الاعمال المرتبطين بمراكز النفوذ وعمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح والعمولات والاتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب او الاتجار بالوظيفة العامة والتي بموجبها تتفاقم مضاعفات الفساد مع الزمن وتصبح الدخول الخفية اكبر من الدخول الاسمية مما يدفع الى التفريط بالواجب الوظيفي والمهني والرقابي وفي غمار ذلك يفقد القانون هيبته ويتحرك الفساد على مستوى شبكي وليس على المستوى الفردي[١١] .

ان البلدان اذ تختلف اختلافا كبيرا في تغلغل الفساد ومستواه ولا توجد طريقة مثلا لقياس مستوى الفساد نظرا لعدم توفر البيانات التي يعول عليها , ولكن يمكن القول لتقريب الصورة لو ان ٥% دفعت كرشاوى من اصل المبلغ الذي يمثل حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية والبالغة ٩٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠ فان المجموع سيبلغ ٤,٥ مليار دولار سنويا .

وتعطي الخصخصة الجارية في روسيا واوربا الشرقية والدول النامية امثلة كبيرة على بيع الموارد الداخلية المتميزة باسعار تقل كثيرا عن اسعار السوق وفي كوريا يزعم ان رشوة مفتشي المباني افضت الى بناء متاجر شاملة دون المعايير القياسية والتي انهارت فيما بعد . لذلك

يعرف مايكل جونستون الفساد على انه سوء استخدام اطراف وافراد عموميين للادوار والموارد العمومية واستخدامها لاغراض غير مشروعة من النفوذ السياسي[١٢] .

نظريات منشأ الفساد :- من النظريات الشائعة التي تدور حول منشأ الفساد تقول ان الدول التي يتسع فيها نطاق القطاع العام تميل بشكل اكبر لآن يكون لديها مستويات اعلى من الفساد . وعلى الرغم من قبول هذا المنطق نظريا الا ان الواقع الفعلي فيه من الشواهد ما يدحض تلك النظرية . فحالات سنغافورا وفنلندة والسويد تؤكد بقاء مستويات الفساد عند اخفض مستوياته على الرغم من كبر حجم القطاع العام لديها لذلك يسوق الاخرون نظرية اخرى مفادها ان غياب الحكومة الجيدة هو الذي يؤدي الى مستويات أعلى للفساد . وهناك آراء أخرى

---

١١ –محمود عبد الفضيل /مفهوم الفساد ومعاييره /ص٢٠منشورات مركز دراسات الوحدة العربية /٢٠٠٤

١٢ - الفساد والاقتصاد العالمي / كيمبرلي ان اليوت/ ترجمة محمد جمال امام / ص ٩٢ مؤسسة الاهرام الطبعة الاولى

تؤكد أن الفساد يزدهر بظل سياسات الحزب الواحد لأن هذه السياسات من شأنها إلغاء المنافسة وبالتالي فأن الفساد يؤثر على الأمور السياسية ويتأثر بها ، لذا يقال إن الفساد يعزز السياسات السيئة و التي بدورها تعزز مزيدا من الفساد . يرى ساكن وفارنر أن الإقتصاديات الغنية بالموارد قد تكون أكثر عرضة للسلوك

التكسبي المتطرف بالمقارنة مع الإقتصاديات الفقيرة في الموارد . إن حصة البلد من صادرات المنتجات الأولية في إجمالي الصادرات ترتبط بمؤشرات الكفاءة و البيروقراطية ، فالبلدان التي تمتلك وفرة
من الثروات المعدنية تواجه تحديات خاصة فعلى سبيل المثال بددت معظم ثروات نيجيريا النفطية من خلال الفساد فقد جاء في بيانات البنك الدولي تقريره ١٩٩٤ بأن نيجيريا في عام ١٩٩٠ اعتبرت البلد السابع عشر من بين أفقر بلدان العالم ونصيب الفرد فيها من الدخل يقل كثيرا عن مثيلاتها الهند أو كينيا . وهناك رأي آخر يقول أن وجود قدر أكبر من الإنفتاح[١٣] في إقتصاد ما يرتبط بشكل مهم بإنخفاض درجة الفساد . وهناك من يقول إن الفساد ينشأ عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص فكلما كان لدى مسؤول عام توزيع سلطة توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد . وهكذا فإن الفساد يعتمد على حجم المنافع و التكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين و الأفرادو الشركات الخاصة على إستعداد للدفع مقابل الحصول على هذه
المنافع أو تجنب التكاليف [١٤] وهناك من يرى الفساد في إطار معادلة إسمها العرض و الطلب, وهي النظرية التي تقول ان القطاع الخاص شريكا مساويا في الفساد. حيث يقوم القطاع الخاص بتقديم الرشاوى والهدايا وعمليات الابتزاز بموجب اتفاقيات غير معلنة مع مسؤولي الحكومة الذين يمثلون جانب الطلب في معادلة الفساد . لذا يقترح اصحاب هذا الرأي الى ان الجهود الرامية الى الحد من قدرة القطاع الخاص في تغذية الفساد ينبغي ان تكون مساويا لفعله مثلما ان هناك تدابير إجرائية كثيرة لملاحقة المسؤلين الاداريين والحد من نزعاتهم نحو السلوك المنحرف .وهناك راي اخر يقول ان الرشاوي تدفع لسببين اما للحصول على المنافع الحكومية او لتجنب التكاليف او الاثنين معا . لذا ينبغي ان تعمل اية ستراتيجية فعالة لمناهضة الفساد على تقليل كل من المنافع والتكاليف الخاضعة لسيطرة الموظفين الحكوميين , حيث تقوم الحكومة في مثل هذه الاحوال بشراء وبيع السلع والخدمات وتوزيع الدعم وتنظيم الخصخصة وتقديم الامتيازات وكثيرا ما اوربا تدفع للحصول على الآئتمان او لتقليل التعريفات الكمركية او للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير

---

١٣ - يقاس الإنفتاح بمجموع الواردات و الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

١٤ - الفساد والاقتصاد العالمي/ مصدر سابق / ص ٥

يحتكر المسؤلين المعلومات الثمينة في هذا الشأن وكل هذه الانشطة تخلق حوافز للفساد وعندما تكون الحكومة مشترية او متعاقدة تكون هناك اسباب عديدة لرشوة المسؤلين . فالشركات تدفع اما لكي تدرج في قائمة مقدمي العطاءات المؤهلين او لجعل تلك الشركات الفاسدة هي المصدر الوحيد المستوفي للشروط او انها تدفع بهدف ان يرسي عليها العقد وهي تدفع للحصول على اسعار عالية مع التحايل على

جودة المنتجات, وفي بعض البلدان خصوصا في روسيا ولبنان وشرق أسباب الفساد

هناك طائفة كبيرة من الاسباب التي تقف وراء شيوع هذه الظاهرة والتي من اهمها :-

١ - شيوع القوانين المعقدة وغير الواضحة والمعرضة للتغير باستمرار

حيث يترعرع الفساد بظل الانظمة التي تغص بالقوانين غير الملائمة وغير الواضحة والمبالغ فيها والغير منشورة او المعلنة والمعرضة دائما للتغير والتعديل , حيث تشكل قوانين التجارة والاجراءات الحكومية في كثير من البلدان النامية الى انتاج الفساد ورعايته . اما الانظمة الضريبية التي تثقل كاهل رجال الاعمال تشكل مثالا اخر على كيفية تحمل الانظمة المعقدة لمسؤولية الفساد , و المؤسسات الخاصة لكي تتجنب دفع الضرائب العالية او الاستفادة من بعض الاعفاءات الضريبية فانها لاتعمد الى التضليل بشأن المعلومات الخاصة بارباحها فحسب , بل تقدم الرشاوي الى المسؤلين . اما التطبيق الضعيف للقوانين والانظمة فهو يشكل جانبا رئيسيا من الفساد لأنه يخلق انظمة مزدوجة . ان مؤسسات تطبيق القانون تكون في اغلب الاحيان هي المؤسسات الاكثر فسادا وخاصة على المستوى المحلي , حيث يفضل المواطنون ومعهم مؤسسات الاعمال على دفع الرشوة بدلا من مواجهة العقوبة الجنائية .

٢ – شيوع السياسات الحمائية :-

ان حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية تسمح برعاية الفساد لآن القيود المفروضة على الواردات تجعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة .ويكون اصحاب المشروعات الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للحصول على الرخص ٣ – انخفاض معدلات الاجور في القطاع العام

الحقيقة ان الاجور المنخفضة تجبر نسبة معينة من موظفي القطاع العام من ممارسة الفساد , وفي اغلب الاحيان لايدفع الى موظفي القطاع العام في الدول النامية ما يكفي لسد حاجاتهم اليومية مما يجعل قبول الرشوة والتعاطي بها المصدر الاساسي لكسب معاشهم . ان انخفاض الاجور في الخدمة المدنية للقطاع العام بالمقارنة مع الاجور في القطاع الخاص تعتبر مصدرا محتملا للفساد, خصوصا عندما لاتكون اجورهم كافية للوفاء بأحتياجاتهم . وهنا يحذر صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لاجور الخدمة المدنية الذي يمكن ان يفضي الى ارتفاع مستوى السلوك الفاسد .

٤– ضعف العقوبات لردع المخالفين

ينمو الفساد ويشتد في البيئات التي يعرف فيها المخالفون انهم في منأى عن العقاب , اوعندما يكون العقاب غير ملا ئم لردع الفساد , وعندما تكون حوافز السلوك الفاسد تفوق التكاليف المحتملة لمكافحة الفساد مثل فقدان الوظيفة العامة او مواجهة السجن .

٥– سياسات الدعم الحكومي

كثيرا ما تمارس الحكومات دعما للمشروعات الاقتصادية الضعيفة والفاشلة , او من خلال تقديم الدعم للمستهلكين من خلال تخفيض تكاليف الطاقة او دعم فاتورة التموين الغذائية , ان هذه الوسائل جميعها ستكون سببا لانتعاش الفساد .

٦ــ غياب الشفافية والمساءلة

ان غياب الشفافية والمساءلة تعد من بين الاسباب المهمة إلى ارتفاع مستويات الفساد , وعندما يجد المواطنون انفسهم دون اليات تمكنهم من مساءلة مسؤولي الحكومة سينتهي بهم الامر الى الانصياع لطلباتهم وسلوكياتهم الفاسدة .

٧ــ الاسهامات السياسية غير المشروعة

ان الفساد في العديد من الدول قد جاء نتيجة للتمويل غير القانوني الذي تحصل عليه الاحزاب السياسية سواء كان ذلك في البلدان النامية او الصناعية مثل فرنسا والمانيا وامريكا . تؤدي الاسهامات السياسية غير القانونية الى اعاقة تطور اسواق تتميز بالتنافسية وهي التي تؤدي بالنهاية الى توجيه عملية صنع القرارات لخدمة المصالح التجارية والتي قد لا تكون مشروعة واستغلال العلاقات المزيفة بين السلطات التنفيذية والقطاع الخاص .

٨ ــضعف الحوكمة اوتدني فعالية مؤسسات الدولة

وهذا ماهو شائع في منطقتنا العربية مما افضى الى مزيد من الكوارث السياسية والعسكرية تمثلت بفساد السلطة والقمع السياسي واندلاع الحروب الاهلية والاقليمية اضافة الى الاختراق الاجنبي وفقدان السيادة .وترى الكثير من الدراسات الى وجود نوع من العلاقة بين ضعف الحوكمة و استشراء الفساد وهو ما يتطلب تحسين انماط الحوكمة في كافة الميادين وفي مقدمتها صياغة السياسات الاقتصادية والتصرف بالمال العام [١٥] .

٩- ترابط الجريمة المنظمة والفساد على المستوى العالمي

وذلك يعود الى التطور التكنولوجي وانتشار العولمة اللذين سهلا الاتصال ما بين منظمات الجريمة المنظمة خصوصا حول تبيض الاموال او الاتجار بالمخدرات[١٦] .

١٥-د.جورج توفيق العبد /العوامل والاثار في النمو الاقتصادي والتنمية / منشورات مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الاولى / بيروت / ٢٠٠٤ / ص ٢٥

١٦-د.داوود خير اللة / الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها / المصدر السابق / ص٣٣ منشورات مركز دراسات الوحدة العربي بيروت /٢٠٠٤

ان هذه الأسباب ستكون بمثابة مقدمة تفضي الى عواقب وخيمة وبالتالي فأن السؤال الملح سيكون

ماهي الاثار المحتملة للفساد:-

اولا – يخفض مستوى النمو ويكرس الفقر

يلحق الفساد الاذى بالمنشات الصغيرة لأنه يصعب عليها تحمل التكاليف العالية للفساد مقارنة بالمنشأت الكبيرة وبالتالي يصعب عليها البقاء والتنافس في اطار البيئات الفاسدة بما يلحق الضرر بنسبة نمو الاقتصاد لان المؤسسات الصغيرة هي محرك النمو في معظم الاقتصاديات . ومن النتائج الحتمية للفساد شيوع البطالة , لان الفساد يفرض التحول الى العمل في القطاع غير الرسمي (اقتصاد الظل) مما يخلق عوائق امام الدخول الى السوق ويزيد من تكاليف الاعمال , لآن الوقت والمال المنفق على رشوة المسؤولين الحكوميين والتعامل مع الانظمة المعقدة يؤدي الى زيادة تكالف اجراء الاعمال وهذه التكالف اما يتحملها المستهلكون من خلال زيادة الاسعار او منتجات ذات نوعيات رديئة . يعمل الفساد على تخفيض امكانيات كسب الدخل لدى الفقراء بسبب تضاؤل الفرص المتاحة في القطاع الخاص , وكذلك من خلال الحد من الانفاق على خدمات القطاع العام , كما ان الفساد يؤدي الى عدم المساواة مما يحد من الحصول على الموارد الاساسية مثل الرعاية الصحية والتعليمية , كما ان الانتاج الخاص قد يكون سيء النوعيةاذا ما قدم هذا القطاع الرشاوى لآغواء المسؤولين بالتغاضي عن الظروف الخطيرة او السماح للشركات بتوريد خدمات منخفضة الجودة , وبنتيجة ذلك يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافعها بشكل غير متساوي .

وفي هذا الاطار تقدم مجموعة ماورو دليلا تجريبا على ان الفساد يخفض نسبة النمو الاقتصادي ففي تحليل يستخدم مؤشرات الفساد التي وضعتها شركة بيزنس انترناشيونال الى ان تحسين مؤشرات الفساد بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي الى ارتفاع معدل نصيب الفرد من ذلك الدخل بمقدار ٠,٥% , كما ان الفساد يخفض الانتاجية ويحبط الابتكار لآنه يسمح بصرف الاموال على التوجهات الفاسدة بدلا من تعزيز النمو والتقدم , كما ان النظم الفاسدة تفتقر الى مؤسسات سيادة القانون التي تحمي حقوق الملكية ٠

ثانيا – يخفض من مستويات الاستثمار

يحدث الفساد اثارا سلبية على مستويات الاستثمار الاجنبي والمحلي على السواء , فالمستثمرون يتجنبون البيئات التي يتغلغل فيها الفساد دون رقيب لآنه يزيد من تكاليف تنفيذ الاعمال ويضعف سيادة القانون , حيث يعتقد ماورو بوجود علاقة ثابته بين الاستثمار والفساد من خلال دراسة تبين انحدار معدل متوسط الاستثمار للفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٥ واشارة الدراسة الى ان اي تحسن في مؤشر الفساد قدره انحراف معياري واحد (قدره ٢,٣٨ نقطة) يسمح بنمو الاستثمار بنسبة ٤% من حجم الناتج القومي . وتعني هذه النتيجة ضمنا ان الكثير من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يحدث من خلال الاستثمار, علما ان المتغير المستقل في هذه الدراسة هو متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة[١٧] .

ثالثا – يشوه بنية الانفاق الحكومي

فقد ينتهي الامر بالمسؤولين الفاسدين إلى تفضيل تلك الانواع من الانفاق التي تسمح لهم بجمع الرشاوى , وقد يكون جمع الرشاوى الضخمة من مشاريع البنية

الاساسية ومن معدات الدفاع اسهل بالمقارنة مع الكتب المدرسية اورواتب المدرسين , او من استيراد مباني المستشفيات ومعداتها الطبية بالقياس الى رواتب الاطباء والممرضين . ان مشاريع الاستثمار العام انما تهيئ الفرص الثمينة لمسؤولي الحكومة في الحصول على الرشاوي لذلك تراهم يعملون على دعم اقامة اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية في القطاع العام , ولا ننسى ان الفساد يؤدي الى اساءة ادارة المشاريع الاستثمارية وبالتالي يسهم في احداث المزيد من العجز في المالية العامة , وهذا يعني ان السياسيون الفاسدون ينفقو اكبر قدر من الاموال العامة على مكونات الانفاق الحكومي التي يكون من السهل عليهم الحصول على اكبر قدرا ممكن من الرشاوى . وتشير نتائج التحليل في عدد من البلدان الى ان تحسين مؤشر الفساد [١٨]بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي الى تحسين الانفاق على التعليم بمقدار ٠,٥% نقطة من الناتج المحلي الاجمالي . كما تؤكد الدراسات على ما توصل اليه واكنر والذي عرف بقانون واكنر الذي يشير الى حصة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي تميل الى الارتفاع كلما يصبح البلد اكثر ثراء , وتبين ان التعليم هو المكون الوحيد من مكونات الانفاق الحكومي يظل ارتباطه بمؤشر الفساد عاليا ويصل الى مستوى ٩٥ % [١٩].

٤ – يشيع اقتصاد الظل

ان من بين النتائج التي يفرزها الفساد هو إشاعة السوق السوداء , وهي أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها الى ترليونات الدولارات والتي تظل خارج سجلات الحسابات القومية للدول ومن ثم يصعب الوصول اليها وتظل بعيدة عن اعين رجال الضرائب , فالنشاط الاسود حقيقة واقعة في العالم فلا يكاد يخلو الاقتصاد القومي في اية دولة من وجود بعض صور للانشطة السوداء .حيث اشارة الدراسات الى وجود ترابط قوي بين الاقتصاد الاسود وحجم التهرب الضريبي اي كلما يزداد حجم السوق السوداء يزداد معه التهرب الضريبي, انه

١٧- الفساد والاقتصاد العالمي / مصدر سابق /ص١٣٣

١٨- مؤشر الفساد – هو المتوسط البسيط للمؤشرات القياسية التي وضعتها شركة المخاطر السياسية

١٩- الفساد والاقتصاد العالمي /مصدر سابق / ص ١٣

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد الأسود فالذين يشتغلون به يبذلون قصارى جهودهم للتستر عليه ولكن مع ذلك فان صانعي السياسات والإداريين بحاجة إلى معرفة حجم هذه السوق لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة بشان تخصيص الموارد .

ويبين الجدول (١) حجم هذه الانشطة على نطاق العالم وعلى هيئة مجموعات دولية [٢٠]للفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٠

جدول (١)

مجموعات البلدان	النسبة المؤية للاقتصاد الاسود من اجمالي الناتج القومي
البلدان النامية	٣٥ – ٤٤%
بلدان التحول الاقتصادي	٢١ -٣٠%
بلدان منظمة التعاون والتنمية	١٤ -١٦%

خامسا – يخل بتخصيص الموارد وتوزيعها
ويشمل الموارد المباشرة الخاصة بالتحويلات النقدية والموارد غير المباشرة مثل توفير رخصة انتاج واعطائها الى مؤسسات اقل كفاءة كما يعمل الفساد على اساءة تخصيص الموارد التي يمكن استخدامها خلافا لذلك لتوفير الخدمات العامة كما قد تنتهي المبالغ المستحصلة الى جيوب المسؤولين الفاسدين بدلا من أن تسهم في توفير مخصصات الموازنة . كما إن الفساد يقلل من فاعلية تدفق المعونة من خلال تحويل وجهة الأموال عن مشاريعها المستهدفة خصوصا إستخدامها في تمويل مصروفات عامة وغير إنتاجية لذلك فإن الدول المانحة للمعونة تضع شروطها قبل تقديم المعونات الى الدول النامية ، كما إن تقليص الإيرادات الضريبية من جراء تزايد التهرب من دفع الضريبة أو إساءة إستخدام الإعفاءات الضريبية من شأنه إلحاق الضرر للميزانية سواءا كان من خلال الحصيلة الضريبية أو الإنفاق العام كما يفضي تخصيص عقود التوريدات العامة عن طريق النظام الفاسد الى تدني البنية الأساسية و الخدمات العامة وهذا يسمح بإستخدام مواد رخيصة دون المعايير المحددة للجودة . كما يكون لتمويل الرشاوي تأثير هام على المجتمع فالرشوة لا تكون مجرد مبلغ محول من فائض أرباح المتعاقدين الى المسؤولين المنحرفين فقد تدفع هذه الرشاوى من الأرباح التي تضخمت بسبب الطبيعة الفاسدة للصفقة و عندما يكون تصدير الرشاوى شكلا من

---

٢٠ - د. عبد الكريم الشرقاوي / التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود / كلية الشريعة والقانون / جامعة طنطا / ٢٠٠٤ / ص ٩

أشكال هروب رؤوس ألأموال التي يحتمل أن تكون مكلفة لمواطني الدولة . وإن للفساد عواقب توزيعية في عمليات التعاقد و الخصخصة حيث تكون حصة المكاسب التي تعود على مقدمي العطاءات الفاسدين و المسؤولين أكبر مما يحدث في نظام أمين , تتوزع حصته من عناصر الداخل على هؤلاء الفاسدين من مقدمي العطاءات
سادسا : يقلل من المنافسة و الكفاءة

إن طلب المسؤولين للرشوى يقود الى حجب بعض الخدمات مثل الرخص أو التصاريح و هذا يؤدي الى الحد من عدد المؤسسات القادرة على الدخول الى السوق و بالتالي تسمح بظهور إقتصاد الظل الذي يقود بالنتيجة الى تخفيض الكفاءة الإنتاجية و التنافس و هذا ينعكس على المستهلكين بإرتفاع الأثمان وتردي نوعيات السلع ثم إن النظام الفاسد يعزز السياسات و الأنظمة التي لاتستجيب لمتطلبات الأعمال حيث يعمل صانعو القوانين في أغلب الأحيان على إنشاء السياسات و الأنظمة التي لاتهدف الى تحسين البيئة الإقتصادية و السياسية ، بل تفيد نفرا من المنحرفين على حساب المجتمع

سابعا : يقوض الشرعية و يعيق الديمقراطية

فقد ينتهي الأمر بالمواطنين الى الإعتقاد بأن الحكومة مطروحة للبيع لأعلى المزايدين وهذا الأمر قد يفضي الى إنقلابات عسكرية للرد على الحالة ، كما إن الفساد يعوق الديمقراطية و الإصلاحات الموجهة الى السوق لأن إقتصاد السوق يتطلب إنشاء المؤسسات القابلة للمساءلة والتي توفر الفرص اللآزمة لتطبيق القوانين وضمان عملية شفافة و شاملة ، بينما في الأنظمة الفاسدة لن يكون ذلك ممكنا لأن فيها يشاع ثقافة إنفلات المسؤل الفاسد من المسائلة . كما يسهم الفساد الواسع الإنتشار الى تكريس القلاقل السياسية و يسهم في إرتفاع معدلات الجريمة ، حيث يعمل الفساد على تكريس نظام تغفل فيه سياسة القانون و يخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات القانونية و القضائية و التنفيذية غير فاعلة و في الأنظمة الفاسدة يتمكن المحتالون من الهروب من العقاب ، فالفساد لايؤدي الى الجريمة السياسية أو المؤسسية وحسب بل هو مسؤول عن تعزيز الجريمة المنظمة .

مؤشرات قياس الفساد

لاغراض قياس الفساد تستخدم مؤشرات قياسية مستقاة من الدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي انتجته شركة خدمات المخاطر السياسية وشركة بزنيس انترناشيونال. , ومن اهم تلك المؤشرات هي

١ – مؤشر طلب كبار المسؤولين الحكوميين مدفوعات خاصة غير قانونية

وقد قام مركز خدمات البحوث والمعلومات الصناعية في جامعة ماريلاند بتجميع هذا المؤشر وهو متوسط للفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٥ وهو متاح عن اكثر من ١٠٠ دولة .

٢ –مؤشر قياس الدرجة التي تنطوي عليها معاملات الفساد او على مدفوعات مشكوك فيها . وقد قامت شركة بيزنس انترناشيونال باعداد هذا المؤشر كمتوسط للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٣ وهو متاح عن ٦٧ دولة .

٣ – مؤشر قياس الفساد في بنية الانفاق الحكومي

والذي قدمته مجموعة بارو ويظم المؤشر بيانات عن الانفاق الحكومي على الدفاع والتعليم والضمان الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستثمارات العمومية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٥ وهو متاح عن اكثر من ١٠٠ بلد وان مصادر بيانات هذه المجموعة هو صندوق النقد الدولي ومنظمة اليونسكو .

٤– مؤشر قياس الفساد في بنية الاستثمار

وقامت باعداده مجموعة استرلي حيث توفر البيانات قطاعيا عن الزراعة والصناعة والتعدين والصحة والاسكان والنقل والاتصالات لاكثر من ٩٦ بلدا .

ان هذه المؤشرات مرتبة من (٠ – ١٠) وحيث يعني الصفر المستوى الاكثر فسادا و١٠ تعني المستوى الاقل فسادا . ومن المأخذ المسجلة على هذه المؤشرات كونها تتصف بالذاتية والعمومية بمعنى انها لاتميز بين فساد المستويات العليا (مثل عمولات وزارة الدفاع لقاء شراء صفقة طائرات نفاثة) وفساد المستويات الدنياالذي يتقبل الرشوة مقابل اصدار رخصة قيادة .

٥-مؤشر قياس الحوكمة

لقد نشطت المؤسسات الدولية العاملة في مجال الاقتصاد والمال وكذلك المنظمات غير الحكومية في جمع نتائج الاستطلاعات على شكل بيانات احصائية تبين تصنيف الدول وفقا لمؤشرات الحكم الرشيد ومن اكثر البيانات تداولا البيان السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية والبيانات الواردة في المرشد الدولي للمخاطر القطرية وفي تقرير التنافسية الدولية . وقدم الفريق الاقتصادي لادارة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي دراسة مستفيضة حول هذا المؤشر وهو مؤشر مركب من ٢٢ مؤشرا منها ١٢ مؤشرا صممت لقياس المساءلة والديمقراطية و١٠ مؤشرات لقياس فاعلية جهاز الدولة اضافة الى مؤشر متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي . وتبين هذه الدراسة ان اداء منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا جاءت دون مستوى التوقعات كما يتضح من الشكل البياني(١)

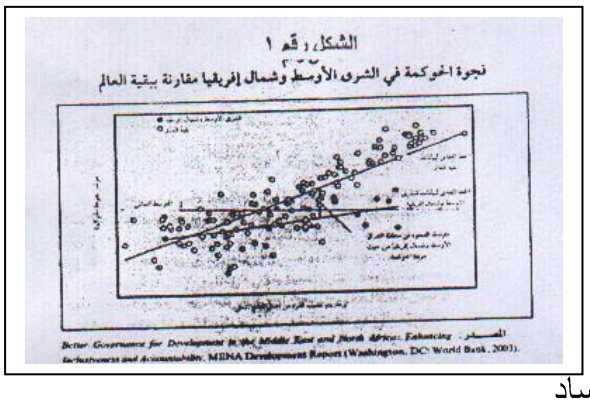

٦- الرقم القياسي لآدراك الفساد

وهو المؤشر الذي يعتمد على نتائج المقابلات مع رجال الاعمال والاكاديمين ورجال الاعلام واجابتهم على عدد من الاسئلة التي تتعلق بمدى شفافية عمل الحكومة لاسيما النزاهة وبعد تحليل النتائج يعطي خبراء المنظمة الدرجات من ١- ١٠ والدولة التي يقل فيها الفساد تقترب من ١٠ اما الدول التي ينتشر فيها الفساد تكون درجتها اقل من ٥ ويحظى هذا المؤشر بمصداقية الخبراء والمنظمات الدولية والجدول رقم (٢) يوضح مواقع الدول العربية على هذا المؤشر.

جدول رقم (٢)

الدولة	الدرجة	الترتيب في الرقم القياسي العالمي	الترتيب بين الدول العربية
عمان	٦,٣	٢٦	١
البحرين	٦,١	٢٧	٢
قطر	٥,٦	٣٢	٣
الكويت	٥,٣	٣٥	٤
الامارات العربية المتحدة	٥,٢	٣٧	٥
تونس	٤,٩	٣٩	٦
الاردن	٤,٦	٤٣	٧
المملكة العربية السعودية	٤,٥	٤٦	٨
سوريا	٣,٤	٦٩	٩
مصر	٣,٣	٧٢	١٠
المغرب	٣,٣	٧٤	١١
لبنان	٣	٨٠	١٢
فلسطين	٣	٨٢	١٣
الجزائر	٢,٦	٨٨	١٤
اليمن	٢,٦	٩١	١٥
السودان	٢,٣	١١٠	١٦
العراق	٢,٢	١١٥	١٧
ليبيا	٢,١	١٢٠	١٨

مقتبس من الرقم القياسي لادراك الفساد ٢٠٠٣ www.transparency.org/cpi

ان مؤشرات الفساد عموما تجمع على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي ويلاحظ من خلال هذه الدراسات انخفاض معدل انتشار الفساد في الدول المتطوره مقارنة بالدول النامية كما تشير الى ذلك الاشكال البيانية (٣،٢)

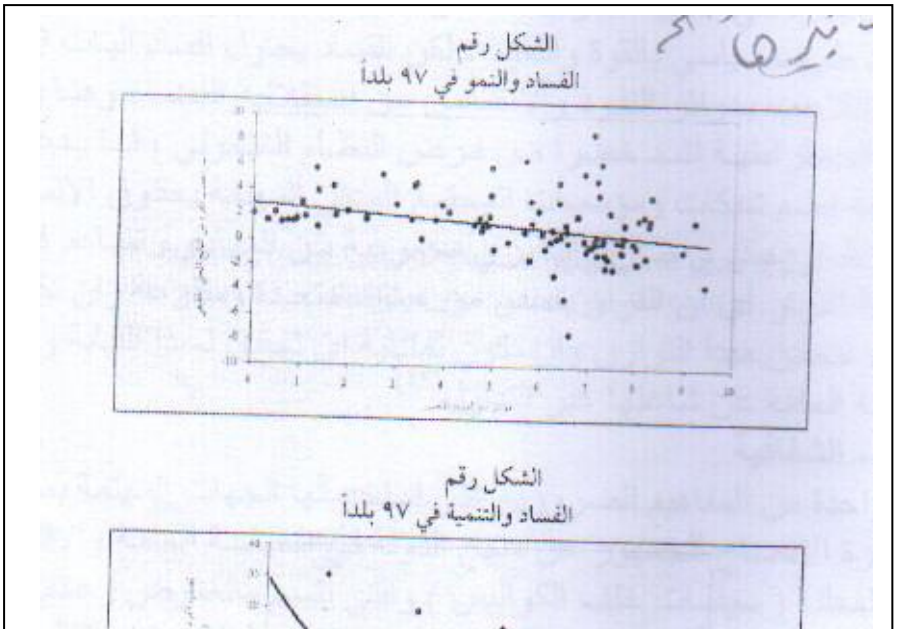

إستراتيجية مكافحة الفساد

إن المشكلة الأساسية التي نواجهها في مكافحة الفساد هي الإعتقاد بأن الفساد لاينفصل عن التقاليد و الثقافة و لذلك يصبح مقبولا على نطاق واسع و يعتبر جزءا من الحياة اليومية ، وكأن لسان الحال يقول هذا هو حال الأشياء منذ الأزل ولايمكن إجراء شيئا حيالها ولايمكن التطرق اليها لأن الكل يلجأ إليها . وعليه أن يعرف الجميع حكومات و مجتمع و رجال أعمال أن الفساد ليس أمرا حتميا و من الممكن معالجته بل يجب معالجته . إن تناول التدابير المحددة لمكافحة الفساد يجب أن يتناول القطاعين العام و الخاص أي جانبي العرض و الطلب , وكذلك تناول شكل بناء الدولة ومقوماتها خصوصا الديمقراطية والشفافية والمساءلة والتي تاخذ الجانب الاول في المعالجة .

اولا - البناء الديمقراطي :

فالديمقراطية تعبر عن أداة حكم تمتلك منظومة سياسية متكاملة قادرة على اطباق الخناق على الفساد وتحجيم دوره لآن الافراط بالاعتقاد ان الديمقراطية تقدم حلولا لكافة المشاكل الاقتصادية والسياسية ينطوي على قدر من اللاواقعية , لان الفساد لم يكن مشكلة سياسية او اقتصادية فحسب بل هو مشكلة اخلاقية ومن هنالاتكفي

الديمقراطية وحدها للقضاء على الفساد , ولكن على العموم انها تمتلك الادوات الكفيلة بتضييق الخناق عليه فأذا مارس البرلمان سلطاته الرقابية سوف يضمن شفافية كبيرة في عمل الحكومة كما ان التعددية الحزبية وتبادل السلطة والانتخابات تحول دون استفراد طرف سياسي بالقوة والنفوذ , لكن الفساد يحاول افساد اليات العمل الديمقراطية نفسها من خلال التلاعب بدوائر النفوذ والانتقاص من استقلالية القضاء وهنا يشير د. اسماعيل الشطي ان افساد الديمقراطية اشد خطرا من فرض النظام الشمولي , لذا يدعو الى تكوين حركة عالمية ضاغطة تضم شبكات ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الانسان ومقاومة الفساد[٢١] وفي هذا الاطار يحدد د. طارق البشري مجموعة من المبادىء تساعد في مكافحة الفساد من اهمها جماعية القرار اي ان القرار يصدر من هيئات متعددة ومتنوعة وان تكون هذه الهيئات مستقلة عن بعضها لتحقيق مبدأ التوازن وان تكون تمثيلية اي تحقيق لمبدأ النيابة وان تكون قائمة على استقلال الوظيفة العامة عن شاغلها عبر التداول[٢٢] .

ثانيا – الشفافية :

تعد واحدة من المفاهيم الضرورية التي استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد وهي تعبر عن ضرورة الافصاح للجمهور عن منهج الدولة في السياسة العامة والادارة بغية الحد من السياسات غير المعلنة (سياسات خلف الكواليس) بوضوح بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات .

٢١- د. اسماعيل الشطي /الديمقراطية كألية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح /منشورات مركز دراسات الوحدة العربية /بيروت /٢٠٠٤

٢٢- د. طارق البشري / دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد / منشورات مركز دراسات الوحدة العربية /٢٠٠٤

والتي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور لذا تعرف الشفافية لغويا بالخفة ورقة الحال وفي المعنى الاصطلاحي فهي اسلوب علمي لمكافحة الفساد فهي تعني من زاوية السياسة العامة الزام الدولة بالاعلان عن سياستها والتعويل على دور المواطن في صنعها ومن زاوية فصل السلطات فأن الشفافية تعني التمييز لقد تزايد اهتمام المنظمات الدولية بمكافحة الفساد في حقبة الحرب الباردة وذلك لسببين الاول سياسي – ايديولوجي والثاني فني موضوعي . لقد كيفت المنظمات الدولية عملها مع هذا الواقع الذي يتميز بطرح اللبرالية بشقيها الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق وشقها السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية [٢٣] .

ثالثا – المساءلة:

وهي احد المعايير الاساسية لتحقيق التنمية في غالبية المجتمعات بأعتبارها معيار ضابط للاداء الحكومي وفعل تقويمي للمؤسسات من خلال محاسبتهم من قبل

مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة .

ان التدابير الاخرى التي يمكن تناولها للحد من الفساد فهو ما يتعلق بالقطاعين العام والخاص او ما اسميناه بجانبي العرض والطلب .

رابعا-جانب العرض

تركز برامج جانب العرض على التقليل الى الحد الأدنى من الأسباب و الفرص المتاحة أمام تقديم دفعات غير مشروعة و تنفيذ أنشطة غير قانونية و تشتمل الإستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال على مايلي :

١- ترسيخ أنظمة حوكمة الشركات

ربما تكون حوكمة الشركات هي الأداة الوحيدة الأكثر فاعلية للحد من قدرة شركات القطاع الخاص على المشاركة في الفساد . إن هذه الحوكمة هي التي تنشئ النظام الذي يعيق من قدرة الشركات على تقديم الرشاوى بشكل مستور كما يعمل على تيسير مساءلة هذه الشركات عن الأخطاء التي ترتكبها ، إن القيم الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل في العدالة و الشفافية و المساءلة و المسؤولية كما إن الاليات المعتمدة في بناء أنظمة حوكمة الشركات الجيدة هي التي تواجه العلاقة بين المالكين و المدراء و الموظفين و غيرهم من الفئات المؤثرة و المتأثرة ، و حوكمة الشركات هي التي تضمن تصرف المدراء لصالح الشركة وممارسة أعضاء مجلس الإدارة للحكم الجيد كما يحصل المستثمرون على المعلومات المناسبة في وقتها المطلوب . و الأهم من هذا و ذاك تتم في العلن لاخلف الأبواب المغلقة من خلال جعل الشركات شفافة و مسائلة صانعي القرارات عن تصرفاتهم و تعمل على عرقلة تقديم الرشاوى من قبل الشركات

٢٣- د. حسن نافعة/ دور المؤسسات الدولية ومنظمة الشفافية في مكافحة الفساد /منشورات مركزدراسات الوحدة العربية /بيروت /٢٠٠٤

إلى مسؤولي الحكومة مقابل خدمات تقدم لها .

٢ - تحسين معايير المحاسبة

ان التقارير المالية السليمة مهمة في إطار الجهود اللازمة لمكافحة الفساد إنها تجعل من الصعوبة بمكان التستر على الدفعات و الخدمات غير المشروعة و خاصة بالنسبة للشركات التي تعمل في أسواق مختلفة و تستطيع النفاذ الى مختلف المحاسبية المركبة و المظللة .

٣ – تنفيذ مدونات السلوك الخاص بالوسطاء

أن نزاهة الشركات المتعددة الجنسيات تتعرض الى الخطر عندما يكون وكلاؤها فاسدين و غير نزيهين و عليه غالبا ما تجد الشركات نفسها بحاجة الى الرقابة على أداء الوكلاء و التأكد من نزاهتهم و حيث أن مثل هذه الرقابة يمكن أن تكون مكلفة

، فقد يكون الحل الأمثل لها هو إنشاء نظام للحوافز لمنع الفساد من التغلغل في الأسواق المحلية . او من خلال إحتمالية إستبعاد الوكيل الفاسد بشكل كامل
هذه هي الفكرة التي دعت إلى إنشاء الجمعية العالمية غير الربحية المسماة شفافية الوكلاء و الهيئات التعاقدية . حيث تعمل هذه الجمعية على مراجعة وضع أعضاؤها وتصنيفهم في مراتب حسب آدائهم و أعضائها هم من وكلاء البيع و الموزعيين و الموردين . وعلى صعيد آخر تحتفظ الجمعية بقاعدة بيانات عن الشركات النظيفة و تقدم لآعضائها قائمة مراجعة بجميع الوكلاء النزهاء في جميع أنحاء العالم .

٤ – تعزيز و تنفيذ قوانين مكافحة الرشوة

تشكل اتفاقية مكافحة رشوة مسؤولي القطاع العام الأجنبي في عمليات الأعمال العالمية . الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية عام ١٩٩٩ خطوة مهمة في مكافحة الفساد . كما أن هناك جهود مبذولة من قبل منظمات أخرى كثيرة على هذا الطريق مثل (شفافية الوكلاء و الهيئات التعاقدية) لمكافحة الرشوة في صفوف الوكلاء و هناك جهود مبذولة لتطوير مبادئ الأعمال لمواجهة الرشوة الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية . ومنظمة المساءلة الإجتماعية ,أن أكثر أشكال الرشوة شيوعا و التي تسعى المبادئ لمعالجتها فهي المساهمات السياسية و الخيرية و الهدايا و الضيافة و النفقات .

جانب الطلب

تهدف هذه المبادرات الى تقليل الفرص المتاحةللقطاع العام وتحد من قدرة عناصر الفساد على ابتزاز الرشوة مقابل خدمات يقدمونها الى المستفيدين ,واهم هذه الطرق هي

١ – دمج القواعد القانونية والتنظيمية

ان المصدر الاساسي للفساد يتمثل في الانظمة غير الفاعلة لذا وجب تبسيط البيئات القانونية والتنظيمية , ان هدف هذه الجهود نزع الفرص المتاحة للفساد فعندما يستخدم المسؤولون في القطاع العام الاحكام الانتقالية في تطبيق القوانين او عندما تحاول منظمات الاعمال رشوة المسؤلين العموميين لتجنب العقبات غير الظرورية والمكلفة , ولتجنب الفساد عملت الجمعية الوطنية للرياديين وهي جمعية اعمال تطوعية على تعريف القوانين التجارة المتضاربة والمزدوجة والعمل على ازالتها

٢ – دعم انظمة الحكومة الالكترونية

ان الهدف المركزي للانظمة الحكومية الالكترونية هو جعل العمليات الحكومية شفافة من خلال تيسير عملية النفاذ الى المعلومات ومثل هذه الانظمة تسمح للدول لآن تخفف من حدة الفساد حيث ان جميع الاعمال الحكومية تعالج الكترونيا ويتم الحد من اجتهاد مسؤولي الحكومة في التقييم اضافة الى تقليص الوقت المطلوب لاستكمال المعاملات .

٣ –إصلاح النظم الضريبية

من خلال الضرائب تسعى الحكومات الى توفير الخدمات الاساسية غير انه ومع انتشار التهرب الضريبي تستقر الاموال في جيوب مسؤولي الحكومة الفاسدين وبالمقابل تحاول الحكومات رفع الضرائب لمواجهة العجز في الموازنة مما يؤدي الى اشعال فتيل الفساد والتهرب من الضريبة بالاضافة الى اساءة تخصيص وتوزيع العوائد الضريبية . ان تبسيط قوانين الضريبة يؤدي الى التخفيف من الفساد بطريقتين الاولى من خلال الحد من قدرة المسؤولين على استخدام اجتهادهم الخاص في تطبيق انظمة الضريبة ومن خلال التخفيف من التهرب الضريبي من خلال الضرائب المخفضة

٤ –تخفيض العوائق امام تاسيس المشاريع الرسمية وتشغيلها

ان اجراءات التسجيل المعقدة هي التى تمهد السبيل امام الفساد من خلال اجبار الرياديين على رشوة المسؤولين لتبسيط عملية التسجيل وبشكل غير مباشرمن خلال اجبارهم على التوجه الى القطاع غير الرسمي (اقتصاد الظل) والذي ينطوي في اغلب الاحوال على الرشوة .

٥ –دمج إجراءات التفتيش على الاعمال

ان احد التعقيدات التي يعاني منها القطاع الرسمي وغير الرسمي هو عمليات التفتيش الحكومي المتكرر , ففي بعض الدول تكون صلاحية المفتشين قوية الى درجة استطاعتهم اغلاق الشركة لفترة من الوقت وهذا يجبر دوائر الاعمال على دفع الرشوة لذا فان الحد من من عدد مرات التفتيش يشكل خطوة مهمة في الحد من الفساد ففي اوكرانيا قامت الحكومة على سبيل المثال باصدار قوانين وانظمة اكثر تشددا وخففت بشكل قانوني العدد السنوي لعمليات التفتيش المطلوبة من ١٠٠ ال٢٢ عملية .

٦ – اصلاح الانظمة الكمركية

تمثل مصلحة الكمارك احد المؤسسات الحكومية الاكثر عرضة للفساد , لذا تدعو الحاجة الى اصلاح هذه المؤسسات من اجل التخفيف من فرص الفساد مثل ترخيص الصادرات والواردات والتهرب من دفع التعرفة المقررة وخطط التخفيض وتهريب البضائع . لقد تركزت التوصيات باصلاح هيكل الاجور وانشاء مقياس حوافز لمسؤولي الكمارك وطرح نظام مراقبة جديد يكفل الشفافية لجميع الاجراءات المتخذة .

٧ – اصلاح المؤسسات الحكومية

غالبا ما تنشأ فرص الفساد بسبب التنظيم الداخلي الضعيف ونقص الابتكارية في المؤسسات الحكومية ومن بين المسائل التي يجب تناولهاتنفيذ مدونات السلوك والتحقق منها , مأسسة معايير التوظيف , رفع الاجور , اجراءات المراجعة المنتظمة, تفويض الافصاح المالي لموظفي الخدمة المدنية , توظيف الاشخاص المعروفين بنزاهتهم العالية وتشكيل لجان مستقلة لمكافحة الفساد .

٨– اصلاح سياسة المشتريات

تشكل عمليات المشتريات الفاسدة تكلفة اضافية على كاهل الاعمال والمجتمع ولمكافحة هذا الفساد يكون من الاهمية انشاء قوانين مشتريات سليمة تتطلب المكاشفة في عمليات العطاءات والمناقصات وفتح عملية المناقصة وجعلها علنية في اطار المكاشفة واجراءات الافصاح التام .

٩– تدابير اخرى اضافية

وهي رفع الوعي بين الفئات الرئيسية المؤثرة والمتأثرة بشأن الحاجة الى الاصلاح من خلال الدراسات المسحية واستطلاعات الرأي وحملات الاتصال للكشف عن تكاليف الفساد امام المجتمع وتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تصميم وتنفيذ الاصلاحات اللازمة لمكافحة الفساد .

وتشكل و سائل الاعلام التي تعمل على تقصي الحقائق واستكشافها احد المفاتيح الرئيسية للكشف عن الفساد ومحاربته ويجب ان تكون وسائل الاعلام مستقلة مع الحرص على تطبيق القوانين التي تكفل حماية الصحفيين وعلى سرية المعلومات وحرية التعبير

الخاتمة :

إن السلوك الفاسد ليس حكرا على البلدان المتخلفة فهو يحدث في كل النظم السياسية سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية ، ويحدث في جميع النظم الاقتصادية سواء كانت مفتوحة أو ذات التخطيط المركزي الشامل أو الاقتصاديات المخططة . إن الفساد يختلف إلى حد كبير في أشكاله و أساليب تغلغله و العواقب الوخيمة التي ينجم عنها . إن الآثار العميقة للفساد تؤدي إلى تشويه اقتصاديات السوق و الإصلاحات المعززة للديمقراطية . فاقتصاد السوق هو أسلوب حل المشكلة الاقتصادية القائم على أركان و مرتكزات متعددة من أهمها : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، الحرية الفردية ، التدخل الحكومي المحدود وان جهاز الثمن أو السعر يشكل الآلية الأساسية لتحديد أثمان السلع و الخدمات و الأجور .

إن هذه الأركان إنما تقوم على قيم و أخلاقيات تنسجم مع قواعدها الأساسية و التي من أهمها إشاعة أجواء المنافسة و إزالة كافة القيود التي تحد منها ، وضمان مبدأ العدالة و تساوي الفرص وحرية توافر المعلومات التي ينبغي أن تكون حرة ومتاحة للجميع وهذا يتطلب قدرا من الشفافية و الوضوح و المسؤولية . إن السلوك الفاسد هو النقيض المدمر لهذه المبادئ التي ينبغي أن تسود في السوق الحرة . فالفساد هو إساءة استخدام و استغلال الصلاحيات الممنوحة للأفراد بهدف تحقيق مكاسب شخصية ، و بالتالي إن اتساع نطاقه ومداه جعله مسألة تتعلق بالأخلاق و القيم . وهناك نظريات عديدة تبحث في أصول مبدأ الفساد فمنها ما يركز على غياب نطاق القطاع العام ، أو تركز السياسات و الحكم بيد الحزب الواحد و ضعف غياب حوكمة الشركات ، ثم إن الاقتصاديات الغنية بالموارد أو تصدير المواد الأولية تكون عرضة للسلوك ألتكسبي أكثر من غيرها . وهناك من يرى إن الفساد ينشأ عند خطوط التماس بين القطاعين العام و الخاص ، لذلك نرى إن تحليل مستوى الفساد و آثاره يقتضي وجود مؤشرات للقياس و التي من أهمها :

قيام كبار المسئوولين بطلب مدفوعات خاصة ، مؤشر قياس الدرجة التي تنطوي عليها المعاملات بالفساد ، أو مؤشرات قياس الفساد في بنية الإنفاق الحكومي أو الاستثمار وهي مؤشرات مستقاة من الدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي تنتجه شركة المخاطر السياسية و شركة بيزنس إنترناشيونال .

إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا السلوك المنحرف هو عدم وضوح الأنظمة القانونية وتعرضها للتعديل الدائم ، شيوع السياسات الحمائية و انخفاض معدلات الأجور في القطاع العام و ضعف العقوبات الموجهة للمخالفين واتساع نطاق الدعم الحكومي للمشروعات الفاشلة و غياب المسائلة والشفافية ، إن هذه الأسباب ستفضي حتما إلى آثار متعددة أو عميقة ، فإن الفساد حتما سيكرس الفقر و يخفض من نسب النمو و التنمية لأنه يؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار المحلي و الأجنبي ، كما إن الفساد يؤثر على بنية الإنفاق الحكومي حيث يؤثر الفساد على تفضيل تلك الأنواع من الإنفاق التي تسمح بجمع الرشاوى الضخمة على حساب الحاجة الحقيقية لكمية تلك الأنواع من الإنفاق ، كما عن الفساد يسمح بشيوع اقتصاد الظل الذي يزيد من حجم التهرب الضريبي لأن معظم هذه الأنشطة بعيدة عن أنظار رجال الجمارك .

كما إن الفساد يخل بتخصيص الموارد و توزيعها على الأفراد أو المؤسسات الإنتاجية وبنفس الوقت يقلل من المنافسة و الكفاءة و أخيرا فأنه يقوض الشرعية و يعيق التحولات الديموقراطية . إن مكافحة الفساد تعني تبني الإستراتيجيات المناسبة للمعالجة و قد أخذت هذه الإستراتيجيات منحيين أحدهما يتعلق بجانب الطلب و هم المسؤولين الحكوميون والجانب الثاني يتعلق بجانب العرض أو الطرف الذي يشجع على الفساد و هم الشركات و القطاع الخاص المستفيد من الفرص التي يمنحها القطاع العام . لذلك فإن وسائل معالجة الجانب الأول تشمل توحيد القواعد القانونية و تفعيل الأنظمة القانونية ، ضمان الشفافية من خلال جعل الأنظمة الحكومية تدار إلكترونيا ، والعمل على إصلاح النظم الضريبية و الجمركية و المؤسسات الحكومية وتقليص عدد إجراءات التفتيش على الأعمال و تخفيض العوائق أمام تأسيس المشاريع . أما الإجراءات و الأساليب التي ينبغي معالجتها فهي التي تتعلق بالجانب الآخر وهو الذي يقدم الرشاوى و التي من أهمها ترسيخ أنظمة حوكمة الشركات التي تحد من قدرة الشركات الدولية على الدفع أو تقديم الرشاوى ، وتحسين معايير المحاسبة خصوصا بالنسبة للشركات التي تعمل في أسواق مختلفة ، وتنفيذ مدونات السلوك الخاص بالوكلاء التي يكون من شأنها استبعاد الوكلاء الفاسدين ونشر أسمائهم في مدونات رسمية تقوم بها جمعية غير ربحية مثل شفافية الوكلاء و الهيئات التعاقدية وتعزيز و تفعيل قوانين مكافحة الرشوة .

و هناك تدابير أخرى إضافية تتصل بسياسات المشتريات وتوسع دور الجماهير في الرقابة و المساءلة عبر استطلاعات الرأي العام ودعم وسائل الإعلام .

المراجع :

١- د. اسماعيل الشطي /الديمقراطية كألية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح / مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الاولى /بيروت /٢٠٠٤
٢- بروز أي وزنك / حقوق الملكية في اقتصاد السوق / إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة / ٢٠٠٤
٣--د. بول هولدين / الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات و تعزيز تنمية القطاع الخاص /٢٠٠٤ .
٤- د. جون سوليفان / مكافحة الفساد منظورات و حلول القطاع الخاص / إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة
٥- -د.جورج توفيق العبد /العوامل والاثار في النمو الاقتصادي والتنمية / منشورات مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الاولى / بيروت /٢٠٠٤
٥- د.داوود خير اللة / الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها / منشورات مركز دراسات الوحدة العربية /بيروت /٢٠٠٤
٦- د. حسين عمر / مبادئ المعرفة الاقتصادية / منشورات ذات السلاسل /الكويت / ١٩٨٩
٧- د حسن نافعة/ دور المؤسسات الدولية ومنظمة الشفافية في مكافحة الفساد /مركز دراسات الوحدة العربية / الندوة الفكرية / ٢٠٠٤
٨- د. طارق البشري / دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد / الندوة الفكرية / مركز دراسات الوحدة العربية / ٢٠٠٤
٩- سوزان روز / الفساد والحكم والعواقب والاصلاح /ترجمة فؤاد سروجي /عمان /الاهلية للنشر ٢٠٠٣
١٠- كيمبرلي ان اليون / الفساد و الاقتصاد العالمي / الناشر مؤسسة الأهرام / الطبعة الأولى
١١- د. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي / التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود / كلية الشريعة والقانون / جامعة طنطا / ٢٠٠٤ / ص ٩
١٣- ناصر عبيد ناصر /ظاهرة الفساد / دمشق / دار المندى / ٢٠٠٣
١٤- د. محمدمحمود النصر/ مباديء الاقتصاد الجزئي/ دار الامل / اربد / الاردن / ٢٠٠١
١٥ - د.محمود عبد الفضيل /مفهوم الفساد ومعاييره / منشورات مركز دراسات الوحدة العربية / الندوة الفكرية / ٢٠٠٤
١٦-الاستثمار الأجنبي المباشر / مركز المشروعات الدولية الخاصة /٢٠٠٤
١٧-الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي / مركز المشروعات الدولية الخاصة/ ٢٠٠٤
١٨- الريادية / مركز المشروعات الدولية الخاصة / ٢٠٠٤
١٩- استرلي / البحث الخادع عن النمو الاقتصادي / ٢٠٠٤